أثر جائحة كوفيد-١٩ على العنف ضد النساء والفتيات في فلسطين

مقدمة

تعيش دولة فلسطين تحت وطأة انتشار جائحة كوفيد-١٩ والتي أثّرت وما زالت تؤثرعلى جميع مناحي الحياة. فمنذ إعلان الحكومة لحالة الطوارئ في الخامس من آذار٢٠٢٠ وما تبعها من إجراءات استثنائية لمنع انتشار الفيروس تمثلت بفرض الإغلاق والعزل ما بين المحافظات، ووضع القيود على حركة المواطنين، وإغلاق الدوائر الحكوميّة والمرافق التجارية وغيرها، واجهت النساء واقعا امتزجت فيه التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع تحديات جائحة كوفيد-١٩. وقد شكّلت هذه الإجراءات رغم أهميتها خطراً كبيراً على النساء المعرّضات للعنف المنزلي والأسري، إذ تشير معطيات المؤسسات الرسمية والمحلية والدولية إلى زيادة في مستويات العنف ضد المرأة بسبب الحجر وبقاء النساء ضحايا العنف داخل المنزل مع الشخص المعتدي، إضافة إلى عدم قدرتهن على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

مؤشرات العنف ضد المرأة الفلسطينية في سياق جائحة كوفيد-١٩

أظهرت نتائج مسح العنف الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٩، بأن ٢٧٪ من النساء تعرضت لأحد أشكال العنف على يد الزوج، بواقع ١٧,٨٪ عنف جسدي و٥٦,٦٪ تعرضن لعنف نفسي و٨,٨٪ لعنف جنسي. فعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها دولة فلسطين لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، مثل إقرار الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء في فلسطين، واعتماد نظام التحويل الوطني للنساء والفتيات المعنّفات، وإصدار قرار اعتماد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ووضع بروتوكولات إدارة الحالة ومتابعة البيوت الآمنة، إلا أن العنف المجتمعي والأسري ما زال يمارس على النساء والفتيات في فلسطين، ولم تكن هذه التدابير كافية لردع العنف وتوفير الحماية والكرامة الإنسانية وحق تقرير المصير للنساء والفتيات.

أما في فترة الجائحة، فقد أشارت نتائج تقارير ودراسات استطلاعية قامت بها وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية حول العنف الذي تواجهه النساء في فترة الجائحة والتي استندت في الأساس إلى الحالات الواردة إلى مديريات وزارة التنمية الاجتماعية، والتي توافقت مع بيانات المؤسسات النسوية، أن أكثر من ٨٠٪ من النساء المستطلعة آرائهن تعرضن لجميع أشكال العنف، حيث أن العنف النفسي كان الأعلى بنسبة ٥٥٪ من النساء، بينما تعرضت ٢٧٪ من النساء إلى العنف الاجتماعي؛ وبلغت نسبة النساء اللواتي لجأن إلى أسرهن لطلب الحماية في فترة الجائحة ٤٧٪ من النساء المتزوجات، وتعرضت ٢٤٪ من النساء إلى العنف اللفظي. كما أشارت ذات التقارير والدراسات الاستطلاعية، بأن ١٥٪ من النساء عانين من العنف الجسدي بدرجة كبيرة، وعلى الرغم من أنها تشكّل النسبة الأقل، إلا أنها النسبة الأخطر في ظل استغلال المعنِف إغلاق المحاكم، ومنع التنقل، وصعوبة الوصول إلى مراكز التبليغ. كما أشارت إلى أن ٢١٪ من النساء المعنّفات حاولن الانتحار. من جهة أخرى، فقد أظهرت ذات المصادر بأن ٨٨٪ من النساء ذوات الإعاقة تعرضن إلى أنواع مختلفة من العنف الاقتصادي والاجتماعي والجسدي والنفسي واللفظي.

وصول النساء إلى الخدمات الأساسية خلال فترة جانحة كوفيد ١٩

- يؤكّد المسح السريع لجائحة كوفيد-١٩ وخدمات الحماية من العنف المنزلي والأسري في فلسطين، والذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن الحجر المنزلي أدى إلى زيادة مستويات العنف ضد المرأة بسبب عدم قدرتها على مغادرة المنزل، وأن النساء المعنفات يلجأن بشكل متزايد إلى طلب المساعدة عبر الخطوط الساخنة، هذا بينما نظام العدالة والحماية القانونية لا يتعامل مع العنف ضد المرأة كأولوية ولا يعتبر الخدمات المقدمة للضحايا خدمات أساسية خلال فتره الطوارىء. وقد أكّد ٥٣٪ من مقدمي/ات الخدمات أنهم لاحظوا زيادة في مستويات العنف الأسري، وأن النساء ينتظرن حتى يكن بمفردهن في البيت وبعدها يحاولن الاتصال

وطلب المساعدة كونهن محتجزات مع الشخص المعتدي عليهن. حيث أفادت مؤسسة «سوا» لمناهضة العنف ضد النساء بأنها تلقت ٧٨،٣٢٦ محاولة إتصال من نساء يطلبن المساعدة من خلال الخط الساخن، وذلك في الفترة الواقعة ما بين شهر آذار وشهر أيار تم الرد على ٨٢٪ منها من قبل المرشدين والمرشدات الاجتماعيين.

- كما أشار المسح إلى أن عملية التقاضي توقفت في الفترة الأولى للجائحة بسبب منع التجمعات داخل المحكمة، بينما فرضت المحاكم الشرعية إغلاقاً شاملاً على خدماتها في الضفة الغربية، فيما أصدرت المحكمة الشرعية في غزة تعميماً خلال فترة الإغلاق يُمكنها من إدارة القضايا العاجلة مثل النفقة والحضانة. كما أن النيابة العامة والشرطة شهدت انخفاضاً في عدد القضايا المتعلقة بالعنف الأسري بسبب عدم قدرة النساء على الوصول إلى الشرطة أو النيابة. من جهة أخرى، تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات في الوصول إلى النساء اللواتي يقعن في دائرة الخطر والاجتماع معهن أو الذهاب في زيارات ميدانية، أو عقد الورشات التدريبية، أو تقديم الدعم والإرشاد الوجاهي لهن، أو نقلهن إلى بيوت الأمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بسبب القيود على الحركة وإغلاق تلك المراكز في قطاع غزة، وبالتالي قام مقدمو الخدمات بتحويل خدماتهم إلى خطوط مساعدة واستشارات هاتفية وجلسات افتراضية لمن هن بحاجة إلى المساعدة.

- إن تعليمات وزارة التنمية الاجتماعية للبيوت الآمنة في الضفة الغربية بعدم إدخال أية حالات جديدة ما لم تكن قد خضعت للحجر لمدة ١٤ يوماً، إضافة إلى القيود على الحركة، والإلتزام بالحجر المنزلي، فرض تحدياً على تلك المراكز التي لم تكن مجهزة لتشمل مرافق للحجر وهذا يشمل المراكز الخاصة بإيواء النساء المهددة حياتهن بالخطر، مما خلق تحدي أمام الشركاء في تحويل النساء المعنّفات إلى البيوت الآمنة، وكان الاضطرار لمبيت النساء ضحايا العنف في غرف التوقيف وغرف الشرطيات لحين توفر الحماية لهن. ومع تفاقم الحاجة الملحة لتوفير الحماية للنساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري، استجابت حكومة دولة فلسطين لهذا المطلب، وصادق مجلس الوزراء على توصيات وزارة التنمية الاجتماعية بضرورة اتخاذ القرارات والإجراءات الخاصة بتحويل النساء ضحايا العنف في ظل حالة الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد-١٩.

- من جهة أخرى، ازدادت صعوبة وصول النساء المعنّفات إلى الرعاية الصحية في بداية الجائحة بعد أن تم توجيه عمل وزارة الصحة لحصر الفيروس وتقديم خدمات التشخيص والعلاج منه، مما كان له أثراً سلبياً على النساء.

التوصيات

- ضرورة الإبقاء على خدمات العدالة والأمن والحماية للنساء ضحايا العنف والناجيات «خدمات أساسية» خلال حالة الطوارئ وتوفير الدعم لها وتعزيز التنسيق بين مقدمي الخدمات المختلفة.

- تضمين منظور النوع الاجتماعي عند إعداد خطط الطوارىء والتعافي للوزارات ويشمل ذلك مراعاة الأثر المركب الواقع على الضحايا من النساء والناجيات من العنف الأسري أو العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- اتخاذ كافة الإجراءات من قبل الحكومة للقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي في كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني.

- العمل على رفع التوعية المجتمعية من قبل المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك إدراج حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من العنف في كافّة الحملات والبرامج الموجهة للقضاء على العنف ضد النساء، وذلك على المستوى المحلي والوطني.

- نشر الوعي حول العلاقة بين الإغلاق والعنف ضد النساء والعمل على توفير بيئة داعمة للنساء ضحايا العنف في المجتمعات المحلية.

تم إعداد ورقة الحقائق ضمن خطة عمل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف النسوي الأهلي الفلسطيني لتطبيق إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن الآراء المعبر عنها في ورقة الحقائق لا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.